الأمم المتحدة

A/68/627

الجمعية العامة

Distr.: General
29 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

موجز مقدم من رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية (نيويورك، ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)

أولا - مقدمة

١ - عقدت الجمعية العامة حوارها الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في مقر الأمم المتحدة. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والنتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“.

٢ - وافتتح الاجتماعَ رئيس الجمعية العامة. وأدلى ببيانات أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة، ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مسعود خان، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، موخيسا كيتويي. وأدلى مسؤولون من ٤٠ حكومة ببيانات أمام الجلسة العامة، من ضمنهم ستة ممثلين تحدثوا باسم مجموعات من البلدان.

٣ - وتضمَّنَ الحوار أيضا ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة لتبادل الآراء بشأن مواضيع مختارة شاركت فيها جهات معنية عدة، وحواراً غير رسمي لتبادل الآراء. وكان من بين المشاركين في تلك الاجتماعات غير الرسمية الجهات الرئيسية المعنية بعملية تمويل التنمية،

191213 191213 13-58705 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بما في ذلك ممثلون رفيعو المستوى للحكومات وممثلون عن المنظمات الدولية ومراقبون، و ٢٨ ممثلا عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وكانت عناوين اجتماعات المائدة المستديرة والحوار غير الرسمي لتبادل الآراء على النحو التالي:

- المائدة المستديرة ١ – تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في مجال إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وتأثيره في التنمية
- المائدة المستديرة ٢ – حشد التمويل العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة، وتعزيز التجارة الدولية والتمويل بديون يمكن تحمل أعبائها، في سياق تمويل التنمية
- المائدة المستديرة ٣ – دور التعاون المالي والتقني في مجال التنمية، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، في تعزيز تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية المستدامة
- الحوار غير الرسمي لتبادل الآراء: الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ – وكان معروضاً على الاجتماع التقارير التالية للأمين العام: (أ) حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (A/68/202)؛ (ب) متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/68/357)؛ (ج) النظام المالي الدولي والتنمية (A/68/221)؛ (د) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/68/203)؛ (هـ) التجارة الدولية والتنمية (A/68/205)؛ (و) موجز أعدّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣) (A/68/78-E/2013/66). وفيما يلي تلخيص للمناقشات التي دارت في الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة وجلسات التحاور.

ثانيا – الجلسات العامة

٥ – أكد رئيس الجمعية العامة، في ما أبداه من ملاحظات استهلالية، أن الحوار الرفيع المستوى يجري في منعطف حاسم، حيث تكاد تتلاقى مختلف العمليات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ألا وهي خطة التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

وتمويل عملية التنمية. ويشكل تمويل التنمية عنصراً أساسياً في هذه العمليات، وقد أتاح الاجتماع فرصة لمناقشة التقدم المحرز منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، ومعالم إطار متكامل لتمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واعترف رئيس الجمعية العامة كذلك بأن المجتمع الدولي بحاجة إلى تسريع وتيرة الجهود المبذولة لحشد الموارد المالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وصوب تمهيد الطريق لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦ - وأشار رئيس الجمعية العامة إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة وتداعياتها قد ذكّرت المجتمع الدولي بمواطن الضعف الكبيرة التي ظلت تعتري النظام المالي الدولي. وعلاوة على ذلك، أدى الوضع الخطير الذي اتسمت به المالية العامة لكثير من البلدان المتقدمة إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. ونتيجة لذلك، فقد ضاقت الفسحة المالية لتمويل الاستثمارات في المجالات الحيوية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمويل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشدد على أن من الضروري أن تفي البلدان بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها، لا سيما تحقيق هدف الوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وفي حين أن احتياجات التمويل اللازمة لأغراض التنمية المستدامة احتياجات هائلة، لاحظ رئيس الجمعية أنها لا تمثل سوى جزء صغير نسبياً من المدخرات العالمية. ويتمثل التحدي الرئيسي في الترويج لنظام مالي يخصص نسبة مئوية صغيرة من المدخرات العالمية لأغراض التنمية المستدامة والاستثمارات الطويلة الأجل. وسيكون من اللازم توفير التمويل العام والخاص، على حد سواء، الذي يُستمد من المصادر المحلية والدولية. وعلاوة على ذلك، ستكون ثمة حاجة إلى مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل لاستكمال المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، وسيكون من اللازم مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كتكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي.

٧ - وذكّر الأمين العام بالالتزامات الجريئة التي قطعها المجتمع الدولي في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢. وشدد على أنه سيكون هناك منعطف تاريخي هام جديد في عام ٢٠١٥؛ حيث سيتم إقرار مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية، على أن تكون التنمية المستدامة في صلبها. وبينما أُحرز تقدم كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان النامية، أبرز الأمين العام ضرورة بذل مزيد من الجهود لتسريع وتيرة التقدم المحرز ولتحقيق التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥. وسيستدعي الأمر استغلال مصادر التمويل العام والخاص على حد سواء، وسيلزم الاقتراض من الموارد العامة لتعزيز الموارد الخاصة وتشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل.

٨ - وأعرب الأمين العام أيضاً عن قلقه من تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية في الآونة الأخيرة. وحث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم المعونة، بما في ذلك الالتزامات التي قطعت في شراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد على أن حشد الموارد المحلية لا يزال يشكل عنصراً أساسياً في تمويل التنمية. وسيستلزم تحسين عملية حشد الموارد المحلية توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الإدارة الضريبية، فضلا عن مكافحة التدفقات غير المشروعة. وأخيراً، شدد الأمين العام على أن الاستدامة ينبغي أن تكون في صميم عملية تمويل التنمية. فمن شأن وضع استراتيجية تمويل سليمة تقوم على المساءلة المتبادلة والمسؤولية المشتركة أن يؤدي دوراً حاسماً في حشد موارد التمويل لأغراض التنمية المستدامة.

٩ - وأكد نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تقدماً كبيراً قد أُحرز منذ اعتماد توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ولوحظ تقدم كبير فيما يتعلق بحشد الموارد المحلية والدولية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، ودفع عجلة التجارة الدولية، وإدارة الدين الخارجي، وتعزيز تماسك النظام التجاري والنقدي والمالي الدولي دعماً للتنمية. وأبرز نائب الرئيس أيضاً التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أنه اعترف بأن التقدم المحرز غير كافٍ ويتسم بالتفاوت داخل البلدان وفيما بينها. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية تسببت في نكسات خطيرة، وهو ما يبرز استمرار نقاط الضعف المنهجي التي تعتري النظام المالي العالمي. وشجع نائب الرئيس المجتمع الدولي على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة عالمية طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن خطة التنمية المقبلة ينبغي أن تستفيد من وضع إطار تمويلي قوي، استناداً إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ومن إقامة شراكة عالمية متجددة ومعزَّزة للتنمية.

١٠ - وأكد نائب الرئيس أيضاً دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النهوض بتمويل خطة التنمية. ففي عام ٢٠١٣، أجرى المجلس عدداً من المناقشات ذات الصلة بالموضوع لتقييم وتحليل الشراكة العالمية من أجل التنمية، وذلك لغرض وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولعل إحدى الرسائل الرئيسية التي برزت في هذا الصدد أنه ينبغي لدى إقامة شراكة عالمية متجددة الاستفادةُ من مواطن القوة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة التزامات التمويل القائمة والتحديات الجديدة الناشئة. وأكد نائب الرئيس كذلك أن تعزيز تمويل خطة التنمية أولوية من الأولويات الرئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي في صياغة خطة جديدة للتنمية المستدامة.

١١ - وأثناء المناقشة العامة بشأن الموضوع العام ”توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والنتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“، أقرت عدة وفود بأن الحوار الرفيع المستوى السادس يجري عقده في فترة حاسمة، حيث يكثف العالم جهوده الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحيث يتداول المجتمع الدولي بشأن خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويُنظر إلى تعزيز التعاون الإنمائي الدولي على أنه أمرٌ حاسم في كلتا الحالتين. وفي حين وافق الكثير من المتحدثين على أن خطوات مهمة قد اتُّخذت في سبيل تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، أبدوا تحفظهم أيضاً لأن هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي هذا السياق، أشارت عدة وفود، لا سيما من مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى الفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة، ودعت إلى بدء مشاورات حكومية دولية مفتوحة وشاملة ومباشرة قبل نهاية العام، بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن ضرورة عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية. وفي حال عقد المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٥، فإنه سيتيح إطاراً تمويلياً معقولا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وأكد العديد من المشاركين مجددا أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يوفران أساسا مفاهيميا سليماً لإجراء مناقشات بشأن استراتيجية تمويل واحدة ومتماسكة لوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبذلك فإن إطارهما الشامل، الذي يغطي جميع مصادر التمويل، فضلا عن النظام التجاري والمالي الدولي واتساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية للتنمية، يمكن أن يُسترشد به في صياغة استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، بما أن العالم قد تغير بشكل ملحوظ في العقد الماضي وفي ظل بروز واقع جديد، فإنهم أشاروا أيضاً إلى أنه سيتعين تكييف إطار التمويل مع التحديات الجديدة، لا سيما التحديات المتعلقة بتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

١٣ - ورحبت الوفود أيضاً بلجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة وتعهدت بتقديم الدعم إليها، والتي دعت إلى إنشائها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأنشأتها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وشددت الوفود على أهمية التماسك والاتساق بين العمليات، ورحبت بالحوار باعتباره فرصة لتلاقح الأفكار وضمان التآزر. واقترحت بعض الوفود تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، من خلال إنشاء لجنة لتمويل التنمية كهيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووافق الاجتماع على أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للعديد من البلدان، على الرغم من أنها لا تكفي بمفردها لتلبية احتياجات التنمية المستدامة. ولهذا السبب، أُعربَ عن القلق على نطاق واسع إزاء تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية في الآونة الأخيرة. وأبرزت بعض الوفود

تحديداً الصعوبات التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة التي بقيت في وضع اقتصادي غير مستدام وظلت مثقلة بالديون، على الرغم من أنها تصنَّف من البلدان المتوسطة الدخل، بل من البلدان المرتفعة الدخل.

١٤ - وأكد المشاركون في الاجتماع على أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كان لها تأثير سلبي على الفسحة المالية في البلدان المانحة، لكنهم اتفقوا على أن الأزمة لا ينبغي أن تستخدم كمبرر لتجنب الشركاء في التنمية الوفاء بالالتزامات القائمة بالتعاون في مجال التنمية. وأيد العديد من المشاركين أيضاً الجهود الرامية إلى زيادة تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أن تشمل التدابير المتخذة اللجوء إلى دعم الميزانية على نطاق أوسع باعتباره من طرائق المساعدة الإنمائية، وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة. وأبرز بعض المندوبين أيضاً أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه شراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال في هذا الصدد.

١٥ - وأكد بعض المتحدثين أن ثمة حاجة إلى وضع نُهُج مبتكرة لجمع موارد إضافية من أجل تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك مصادر مبتكرة للتمويل مثل رسوم التضامن المفروضة على تذاكر الطيران، وضرائب الكربون، والضرائب المفروضة على المعاملات المالية، وتحويل الديون.

١٦ - وأبرز العديد من المتحدثين أن عدة بلدان نامية اتخذت مبادرات جريئة لحشد موارد محلية إضافية. وسيلزم سد الفجوات المتبقية، ويمكن للمساعدة الإنمائية أن تقدم مساهمة هامة في هذا الصدد باستهداف الفجوات المؤسسية. وسيعوَّل أيضاً في تعزيز حشد الموارد المحلية على معالجة التدفقات غير المشروعة للموارد المالية خارج البلدان النامية، وعلى تحسين التعاون الضريبي. وفي هذا السياق، تم تسليط الضوء على الاتفاقات التي أُبرمت على مستوى مجموعة العشرين بشأن التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية ودعمها لما تضطلع به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أعمال بشأن تقلص الوعاء الضريبي وتحويل وجهة الأرباح. ودعت بعض الوفود كذلك إلى تعزيز لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وتحويلها إلى هيئة حكومية دولية.

١٧ - وسلط المشاركون الضوء على أهمية التدفقات المالية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة للبلدان النامية. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص لم تستفد حتى الآن بما فيه الكفاية من هذه التدفقات، وهي غالباً ما تبقى مهمشة في شبكات الإنتاج العالمية. وحث المشاركون في الاجتماع المجتمع الدولي على الانضمام إلى أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك تحديداً من خلال وضع

مخططات لتشجيع الاستثمار على النحو المتفق عليه في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

١٨ - وتحدث المندوبون أيضاً عن التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة لتغير المناخ. وأعربت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية عن توقعاتها العالية فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الثالث المرتقب المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا في عام ٢٠١٤، بشأن جملة من القضايا منها التمويل بشروط ميسَّرة، ونقل التكنولوجيا، وتخفيف عبء الديون، وحركة الأشخاص الطبيعيين، والتحويلات المالية.

١٩ - واستبشر العديد من الوفود بازدياد التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، الأمر الذي سيكون له دور أساسي في مجال تمويل التنمية المستدامة ما بعد عام ٢٠١٥. واتفق المشاركون في الاجتماع أيضاً على أنه تبين أن الآليات المبتكرة لتمويل التنمية تشكل عنصراً تكميلياً ناجعاً في مجال المساعدة الإنمائية التقليدية. وأبرز المتحدثون أيضاً ما تنطوي عليه التحويلات المالية من إمكانات للإسهام في تحقيق نتائج إنمائية إيجابية. وحثوا المجتمع الدولي على الوفاء بالتزامه بخفض تكاليف معاملات التحويلات المالية.

٢٠ - وأشير إلى أن استمرار أزمة الديون أمر مكلِّف للبلدان النامية وأن تخفيف عبء الديون ما زال أمراً أساسياً. واقترحت الوفود أن يستقصي المجتمع الدولي على وجه السرعة خيارات لإنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون أو تسويتها. وإضافة إلى ذلك، لاحظ العديد من المتحدثين أن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتّسم بالعدالة أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق التنمية. وأعرب عدة مشاركين عن خيبة أملهم من أن السماح بدخول الصادرات من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية عليها أو إخضاعها لنظام حصص لم يتحقق لحد الآن. وبوسع الاجتماع الوزاري التاسع المقبل الذي سيعقد في بالي أن يُخرج جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في منظمة التجارة العالمية من جمودها الذي طال أمده.

٢١ - وبالنظر لأوجه القصور التي كشفت عنها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، دعا عدة مشاركين إلى إجراء إصلاحات عاجلة في الهيكل المالي الدولي، وخاصة في ترتيبات التصويت في المؤسسات المالية الدولية، لزيادة إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، أبرز العديد من المتحدثين الأهمية البالغة للتصدي لتغير المناخ. ومن بين تدابير التصدي إنشاءُ نظام مناخي ملزم يضع أهدافاً محددة لخفض الانبعاثات في عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، يستدعي الطابع الملح لتغير المناخ التعجيلَ بتفعيل صندوق المناخ

الأخضر وتمويله، وذلك لكي يكون قادراً على تقديم ما قيمته ١٠٠ بليون دولار سنوياً من التمويل المتعلق بالمناخ بحلول عام ٢٠٢٠.

ثالثا – اجتماع المائدة المستديرة ١ – تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في مجال إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وتأثيرها في التنمية

٢٣ – ذكر رئيس اجتماع المائدة المستديرة ١، صامويل مونكادا، الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة وعضو لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، في كلمته الافتتاحية أن العالم واصل التعافي تدريجياً خلال السنوات الخمس الماضية من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، غير أن الكثير من المخاطر ما تزال محدقة، مثل الآثار غير المباشرة للسياسات النقدية غير التقليدية المعمول بها في البلدان المتقدمة النمو، والنقص في التنظيم الذي تعرفه بعض المجالات مثل النظام المصرفي غير الرسمي والمؤسسات المالية العالمية الهامة بالنسبة للنظام المالي، والحاجة إلى إيجاد توازن بين التنظيم وإتاحة سبل الاقتراض، ولا سيما للجهات التي تقترض مبالغ صغيرة مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار أيضاً إلى أن من شأن زيادة تمثيل البلدان النامية ومشاركتها في عملية الإصلاح التنظيمي أن يعود بالفائدة في وضع النظم المالية الدولية وتكييفها.

العروض التي قدمها المحاورون

٢٤ – اشتمل اجتماع المائدة المستديرة ١ على عروض قدمها روبرت ثورن، نائب الأمين العام لمجلس تحقيق الاستقرار المالي بمصرف التسويات الدولية في بازل؛ وإدواردو غالفيز، السفير ونائب الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة، والعضو في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة؛ وأكسل برتوش – صمويلز، الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة، ونائب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والاستعراض بصندوق النقد الدولي؛ ويوفين لي، رئيسة فرع الديون والتنمية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ومانويل ف. مونتس، كبير المستشارين المعني بالشؤون المالية والإنمائية في مركز الجنوب في جنيف.

٢٥ – وقدم السيد ثورن لمحة عامة عن أنشطة مجلس تحقيق الاستقرار المالي المتعلقة بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. وأوضح أن المجلس ركز على بلدان مجموعة العشرين وعدد من الجهات الدولية المعنية. وقد التزمت مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٨ بتقويم النظام المالي الدولي ودعت المجلس إلى التوصية بتدابير تنظيمية لهذا الغرض. وكان سوء إدارة الديون أحد الجذور الرئيسية لأزمة عام ٢٠٠٨ التي تسببت في الركود العالمي. ويهدف برنامج الإصلاح الجاري تنفيذه إلى مساعدة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وقد أُحرز

تقدم كبير في هذا الصدد، وأدى المجلس دوراً محورياً في الدفع بخطة التنظيم وتعزيز التعاون عبر الحدود، وذلك لتحقيق أهداف من بينها التخفيف من التقلبات. أولا، قُطع شوط لا بأس فيه في مجال تنفيذ اتفاقات بازل الثالثة سعياً لتعزيز منعة المصارف، بفضل اكتمال تنفيذ العديد من التدابير قبل الموعد المحدد لها. ثانيا، جرى تحديد ٢٨ مؤسسة من المؤسسات المالية العالمية الهامة بالنسبة للنظام المالي، وتسعة من مؤسسات التأمين العالمية الهامة بالنسبة للنظام العالمي. والمؤسسات المالية العالمية الهامة بالنسبة للنظام المالي مطالبة الآن بامتلاك رأس مال أكبر وبالخضوع لمزيد من الرقابة نظراً للمخاطر التي تنطوي عليها. وتقتضي الضرورة أيضاً إبرام اتفاقات فعالة بشأن المسائل العابرة للحدود. وحيث إنه ينبغي تفادي الثغرات التنظيمية، بادر المجلس لمعالجة مسألة التنظيم في مجال النظام المصرفي غير الرسمي. ثالثاً، شكلت زيادة أمان أسواق السندات المشتقة إحدى أولويات المجلس. ويجري حالياً إدخال مزيد من الأنظمة على أسواق السندات المشتقة غير الرسمية باللجوء جزئياً إلى اشتراط حد أدنى من رأس المال.

٢٦ - وأشار السيد ثورن إلى أن مجموعة الإصلاحات لن تكلل بالنجاح إلا إذا نُفذت تنفيذا شاملا، وهو ما دفع المجلس إلى وضع تدابير للرصد الشامل للإصلاحات والاستعراض الندّي لها. ونشر المجلس أيضاً ثلاثة تقارير عن الاستقرار المالي والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وقد أُعرب عن دواع للقلق بشأن إمكانية تطبيق اتفاقات بازل الثالثة على البلدان النامية والحاجة إلى التعاون عبر الحدود. وما زال الافتقار إلى الموارد والخبرات في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية يمثل مشكلة عند التنفيذ؛ ولذلك، تقتضي الحاجة مواصلة تنمية القدرات في البلدان النامية. وأخيراً، فإن الافتقار إلى الاستثمار الطويل الأجل لا يزال مدعاة للقلق، على الرغم من أن المتحدث قال إنه يرى أن القطاع الخاص سيوفر قدراً أكبر من التمويل الطويل الأجل في المستقبل، لأن الإصلاح التنظيمي سيؤدي إلى إقامة نظام مالي دولي أكثر استقراراً.

٢٧ - وأوضح السيد غالفيز (شيلي) أن أزمة عام ٢٠٠٨ أتاحت فرصاً جديدة في مجال التعاون الدولي والإصلاح. وفي هذا السياق، أبرز المتحدث الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالج أوجه الخلل في النظام المالي الدولي التي أبرزتها الأزمة الآسيوية في أواخر تسعينات القرن الماضي. ووفقاً لما ذكره المتحدث، شهدت التسعينات من القرن الماضي فترة عولمة إيجابية إلى أن هلّت سلسلة من ردود الفعل السلبية في جميع أنحاء آسيا في عام ١٩٩٧، وتلت هذه الأزمة المالية أزمة سياسية. وأُشير إلى ضرورة إنشاء هيكل مالي جديد آنذاك في إطار الأمم المتحدة، وعُقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك لوضع التدابير البناءة للتصدي لهذه المسألة البالغة التعقيد. وشارك فيه المجتمع المدني وأصحاب الأعمال الحرة

بكثافة. وأحرز المؤتمر تقدماً هاماً فيما يتعلق بصياغة إطار جديد للتعاون الإنمائي باعتماد توافق آراء مونتيري.

٢٨ - ووفقاً للسيد غالفيز، نجم عن أزمة عام ٢٠٠٨ بروز اضطرابات اجتماعية، وعكست حركة ''احتلوا وول ستريت''، ومسألة حيازة شريحة تمثل ١ في المائة لنسبة كبيرة من الدخل، القلقَ إزاء تفاقم أوجه عدم المساواة. ومع ذلك، تم تهميش الأمم المتحدة في عملية وضع تدابير التصدي للأزمة التي قادتها مجموعة العشرين. ومن ناحية إيجابية، بُذلت مؤخراً محاولات لإشراك الأمم المتحدة من جديد في المناقشات الاقتصادية العالمية. ومن هذا المنطلق، فقد تشكل أزمة عام ٢٠٠٨ فرصة جديدة لتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية. فالحاجة تقتضي بحث ما يمكن للأمم المتحدة، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فعله بصورة تعاونية لمعالجة المشاكل الراهنة، بما في ذلك بالعمل على عقد مؤتمر يعنى بتمويل التنمية المستدامة بمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. ومن شأن هذا المؤتمر أن يتيح إسهامات هامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٩ - وأعرب السيد برتوش - صامويلز (صندوق النقد الدولي) بإيجاز عن أسباب خيبة الأمل التي جرى الخوض فيها في الجلسة الصباحية التي تناولت تحقيق الهدف الإنمائي الثامن للألفية. حيث إنه نجم عن الأزمة أكبر مستوى من الركود سُجل منذ فترة الكساد الكبير، وكان يمكن للحالة أن تكون أسوأ من ذلك لولا تحرك الحكومات والمجتمع الدولي. ولو أن الأنماط التاريخية لانتقال عدوى الأزمات تكررت، لكان مستوى الركود أكبر بكثير. وقد تعافت البلدان النامية من الأزمة بسرعة نسبياً. فقد ساعد الوضع الخارجي والمالي القوي وتحسين السياسات العديد من البلدان النامية على التغلب على المشاكل بأسرع وقت مما كان متوقعاً. ووفقاً للسيد برتوش - صامويلز، تحقق ذلك جزئيا نتيجة لعملية مونتيري. فقد بدأ إجراء العديد من الإصلاحات منذ عام ٢٠٠٨، ولكنها بحاجة إلى إنجازها بالكامل. ومما لا شك فيه أنه يتعين على المصادر الخاصة لتمويل التنمية أن تؤدي دوراً أكبر في المستقبل. وقد اتخذت الإصلاحات الاتجاه الصحيح، غير أنها بحاجة إلى الصقل، والنظام المالي الدولي لا يزال غير محصن. وإضافة إلى ذلك، يمكن الحد من المخاطر العامة عن طريق استحداث منتجات مالية أبسط. ولذلك، فإن تعزيز المراقبة أمرٌ بالغ الأهمية لكفالة إنجاز الإصلاح.

٣٠ - وأشار السيد برتوش - صامويلز إلى أن صندوق النقد الدولي كان نشطاً جداً في مواجهته للأزمة. حيث وسّع إمكانات الإقراض ودرّب الموظفين في جميع الدول الأعضاء، وأصلح إطار الإقراض وبسّط شروط الحصول على القروض. ووافق البنك على استراتيجية

للمراقبة، وتم الإقرار بالاحتياجات في مجال إدارة تدفقات رأس المال المتزايدة. ولتلبية الاحتياجات المتزايدة من التمويل، عُزّزت القدرات على الإقراض. وجرى زيادة حقوق السحب الخاصة بنحو عشرة أضعاف منذ عام ٢٠٠٢. وبإيجاز، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ توافق آراء مونتيري، وفقاً لما ذكره المتحدث. وعرض صندوق النقد الدولي أيضاً سياسة تعتمد سعر فائدة قدره صفر في المائة، ويعمل على مساعدة العديد من البلدان على زيادة مستويات إنفاقها الاجتماعي. وأخيراً، كان إصلاح الحوكمة على رأس أولويات صندوق النقد الدولي سعياً لزيادة شرعيته. وختم السيد برتوش – صامويلز حديثه بإبراز الحاجة إلى زيادة معدلات الضريبة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية. ويتحمل كل بلد على حدة المسؤولية على زيادة معدله، غير أنه يلزم أيضاً أن تكون البلدان قادرة على الاعتماد على الاتفاقات والمساعدة الخارجية.

٣١ – وأشارت السيدة لي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) إلى أن العالم لا يزال في طور التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨. وقد صمدت البلدان النامية في مواجهة الأزمة من خلال الاستعانة بالاحتياطيات التي راكمتها خلال سنوات ''الخير''. وفيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو، فإنه تبدو الآن مؤشرات على تعافيها. وقد شهدت قيمة عملات الاقتصادات الناشئة انخفاضاً بنسبة ١٥ في المائة في الأشهر الأخيرة بسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. وتقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات، إضافة إلى الصين. وتشهد البلدان المنخفضة الدخل ضيقة مالية في الوقت الراهن نتيجة لتباطؤ اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان الناشئة على حد سواء. وأوضحت السيدة لي أنه يمكن النظر إلى الأزمة على أنها فرصة جيدة لإجراء الإصلاحات. وقد أُحرز تقدم منذ عام ٢٠٠٨، غير أنه لم يكن كبيراً. وفي الوقت نفسه، لا يزال القطاع المالي يجازف مجازفات كبيرة ويجني أرباحاً مفرطة، ويتحايل على القواعد الرئيسية ويسهم في دورات الازدهار والكساد. ولم تفلح معدلات أسعار الفائدة بمقدار صفر في المائة في زيادة السيولة النقدية. وإضافة إلى ذلك، لا يزال مستوى التقلبات في تدفقات رأس المال كبيراً، وتتسبّب زيادة التدفقات إلى الداخل في ارتفاع أسعار العملات وتوليد الفقاعات، وتتسبّب التدفقات إلى الخارج في انخفاض كبير في قيمة العملات.

٣٢ – ووفقاً للسيدة لي، فإن الأزمة قد جعلت الناس تدرك جيداً ضرورة معالجة أزمات الديون السيادية عن طريق إعادة هيكلة الديون. وفي ذروة أزمة منطقة اليورو، كانت المناقشات جارية بشأن آلية لإعادة هيكلة الديون (أو إيجاد مخرَج منها)، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق. وقد أبرز الحكم الذي أصدرته محكمة نيويورك بشأن ديون الأرجنتين الحاجة إلى هذه الآلية بما أن مشكلة المماطلة ستعود إلى الواجهة كقضية كبرى. ودأب مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على بحث هذه القضية على مدى عقود من الزمن، وبدأ مشروعاً يجمع بين الدول الأعضاء والمصارف الإنمائية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بهدف تقديم مقترح يتعلق بالمعايير العادلة للاقتراض والإقراض. وكانت النتيجة الرئيسية إصدار مجموعة من المبادئ للمؤتمر في عام ٢٠١٢، اعتمدها ١٢ بلداً منذ ذلك الحين، وهو ما أبرز أهمية تنظيم تدفقات رأس المال في بلدان المصدر وبلدان المقصد، وإنشاء آلية عادلة لتسوية الديون.

٣٣ - وعرض السيد مونتس (مركز الجنوب) بإيجاز الآثار المستمرة المترتبة على أزمة عام ٢٠٠٨، ومدى تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عقد في عام ٢٠٠٩. فبعد مرور خمس سنوات على انهيار مؤسسة ليمان براذرز، لا تزال التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل تتسبب في انهيار أسعار الصرف وإحداث تقلبات في الاقتصادات الناشئة. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، فإن الأحداث التي عرفتها الآونة الأخيرة تُنذر بحدوث سلسلة جديدة من أزمات الديون في البلدان النامية. وفي حالة انتشار الأزمة، سيكون العالم لا يزال بحاجة إلى آلية عالمية لتسوية الديون.

٣٤ - وليس لدى العديد من البلدان النامية مجال لرسم السياسات لمواجهة المخاطر العالمية. وإضافة إلى ذلك، لا يزال النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ضعيفاً، وسيُواصل الاعتماد على دولار الولايات المتحدة تبعيةَ العالم للسياسات المحلية للولايات المتحدة. وأشار المتحدث أيضاً إلى الفقرة ٣٦ من الوثيقة الختامية المذكورة أعلاه التي دعت إلى إدخال إصلاحات على النظام الحالي للاحتياطي العالمي. فالبلدان النامية في معظمها بمثابة متفرجين أبرياء على الأزمة، غير أنها أكثر من يعاني منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصارف لا تقرض بالشكل الكافي لحفز النمو. وعلى الرغم من الالتزامات الواردة في الفقرتين ٣ و ٩ من الوثيقة الختامية، فإن صندوق النقد الدولي ما زال لا يقوم على نحو كاف بمراقبة التنظيم المالي أو ممارسة الرقابة على القطاع المالي ورصده. وأشار السيد مونتس إلى أن هذه الوكالات قامت بعمل ممتاز ولكن الرقابة السياسية منعدمة. ووفقاً لما ذكره المتحدث، فإن البلدان المتقدمة النمو تعتمد بصورة مفرطة على السياسات النقدية والتيسير الكمي، مما يترتب عنه آثار غير مباشرة على البلدان النامية. ولا يملك صندوق النقد الدولي السلطة الكافية للتصدي للساحة السياسية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من حيث تأتي تدفقات المضاربة الخاصة. وأشار المتحدث أيضاً إلى الفقرة ٣٥ من الوثيقة الختامية التي أقرت بأهمية حقوق السحب الخاصة. وأكد أن إصدار حقوق سحب خاصة جديدة هو البديل الأكثر ملاءمة عن التيسير الكمي الذي تترتب عنه آثار سلبية على اقتصادات البلدان النامية. وأوصى

المتحدث أيضاً ببذل الجهود لوضع آلية لإعادة هيكلة الديون، وطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يصبح الموضع الرئيسي لمناقشة الخبرات في مجال التأثير غير المباشر المترتب عن السياسات فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

المناقشة

٣٥ - خلال المناقشة التي تلت ذلك، اتفق كثير من المشاركين على أن الآثار التي خلفتها أزمة عام ٢٠٠٨ يمكن عزو جزء منها على الأقل إلى التنظيم غير الكافي للنظام النقدي والمالي الدولي. فالعديد من المشتقات المالية على سبيل المثال لا يزال غير منظم بصورة ملائمة. وأشار بعض المشاركين إلى أن عضوية مجلس تحقيق الاستقرار المالي تشمل مجموعة البلدان العشرين وعدداً من البلدان ذات النفوذ المالي مثل سنغافورة، غير أن معظم البلدان النامية لا تزال مستبعدة من العملية. وطُرحت أيضاً أسئلة بخصوص مدى ملاءمة النظام لجميع البلدان النامية، بالنظر إلى اختلاف أطرها المؤسسية ومدى تطور أسواقها المالية. وأبرز عدد من المشاركين الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى هشاشتها الاقتصادية والمادية المتزايدة، لا سيما نتيجة لتغير المناخ.

٣٦ - وأكد العديد من المتكلمين أن الزخم الذي تولد عن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة هو عملية قيِّمة للغاية. بيد أنه ساد الاتفاق على أن الإصلاحات لم تقطع أشواطاً كافية، وعلى الحاجة إلى مزيد من سلطات اتخاذ القرار على الصعيد الدولي. وقُدمت في هذا الصدد عدة اقتراحات لإجراء إصلاحات ملموسة على الصعيد الدولي، بما في ذلك إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون الدولية وتحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة إلى لجنة حكومية دولية.

٣٧ - وأشار بعض المشاركين إلى أن القطاع الخاص لن يستثمر إلا إذا كانت نسبة العائدات إلى المخاطر ملائمة. ولذلك لا يمكن التعويل على القطاع الخاص للحلول محل كثير من أشكال الإنفاق العام. وثمة بالإضافة إلى ذلك حاجة ماسة إلى تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال الحرة من أجل تعبئة الاستثمارات الخاصة لتمويل القطاعات الجديدة التي لا تجتذب استثمارات كافية. وأخيراً، أُشير إلى أن رؤوس الأموال أخذت تتدفق إلى خارج البلدان النامية بالفعل في أعقاب مرحلة من التيسير الكمي في البلدان المتقدمة النمو بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. وأشير إلى أن القطاع الخاص أصبح غير مستعد لمواجهة المخاطر بعد الأزمة، وهو الآن يدخر كميات كبيرة من الأموال التي لا تُستثمر في التنمية.

رابعا – اجتماع المائدة المستديرة ٢ – حشد التمويل العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة، وتعزيز التجارة الدولية والتمويل بديون يمكن تحمل أعبائها، في سياق تمويل التنمية

٣٨ – أشار جيرمياه نيامابي كينغسلي مامابولو، رئيس اجتماع المائدة المستديرة ٢، والممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، في كلمته الافتتاحية إلى أن الاحتياجات التمويلية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة كبيرة للغاية إلا أنها مثلت جزءاً صغيراً نسبياً من المدخرات العالمية البالغة حوالي ١٧ بليون دولار في عام ٢٠١٢. ونظراً لكون الاحتياجات التمويلية للتنمية المستدامة تتجاوز إلى حد بعيد موارد القطاع العام، فإن الحاجة تدعو إلى تعبئة كل من المصادر العامة والخاصة على الصعيدين المحلي والدولي لتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي أن يقوم القطاع العام بدور هام في تحفيز الاستثمار الخاص في المجالات ذات الأهمية الحاسمة مثل البنية التحتية والتمويل البيئي والابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشدد أيضاً على الأولوية المتمثلة في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة، على أساس نمو اقتصادي قوي وشامل للجميع تدعمه عمليات فعالة لوضع سياسات الاقتصاد الكلي المحلية وبيئة دولية مواتية. بيد أنه أشار إلى أن البلدان النامية تواجه مجموعة من المصاعب المشتركة فيما يتعلق بتهيئة الموارد، وهي مصاعب تبرز بوجه خاص في أضعف البلدان. ودعا أيضاً إلى بذل جهود معززة لإعادة الأموال المحصلة بصورة غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، مشيراً إلى أن المسألة أصبحت مؤخراً موضوع مناقشات رفيعة المستوى بشأن السياسات، لأسباب تشمل على وجه الخصوص القيود المفروضة على الميزانيات في البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك فقد التزمت البلدان في إطار توافق آراء مونتيري بتعزيز التعاون الضريبي الدولي من خلال تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية وزيادة تنسيق أعمالها.

٣٩ – وشدد الرئيس كذلك على أهمية التوصل إلى استنتاج لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الأمر الذي يمكن أن يكبح التدابير الحمائية ويسهم إسهاماً كبيراً في الإسراع بخطى انتعاش الاقتصاد العالمي. وأعرب عن الأمل في الخروج بنتيجة إيجابية من المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفيما يتعلق بديون بعض البلدان النامية، أشار إلى ضرورة بذل الجهود لتعزيز الدور الذي يؤديه الاقتراض الخارجي في النمو والتنمية عن طريق إرساء ثلاث دعائم، هي: الممارسات المسؤولة في الإقراض والاقتراض، وإدارة الديون، ووضع إطار لإعادة هيكلة الديون السيادية.

العروض التي قدمها المشاركون في حلقات النقاش

٤٠ - تضمن اجتماع المائدة المستديرة ٢ عروضاً قدمها كل من منصور مختار، أحد رئيسي لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والمدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة؛ وشمشاد أختر، الأمينة العامة المساعدة للتنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وإريك برغلوف، كبير الخبراء الاقتصاديين والمستشار الخاص لرئيس المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ ورناته هالن، رئيسة وحدة فعالية المعونة والتنمية والتمويل في المديرية العامة للتنمية والتعاون بمكتب التعاون الأوروبي للمعونة التابع للمفوضية الأوروبية في بروكسل؛ وبروس غرينوالد، أستاذ كرسي روبرت هايلبرن للاقتصاد وإدارة الأصول المالية بكلية إدارة الأعمال في جامعة كولومبيا.

٤١ - السيد مختار (مجموعة البنك الدولي): تكلم أيضاً بصفته أحد رئيسيْ لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، فنوه بأهمية تمويل التنمية المستدامة. وأعلن أن اللجنة ستنشر تقريراً عن استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة في آب/أغسطس ٢٠١٣. وأشار في هذا الصدد أيضاً إلى الجولة السابعة عشرة لمفاوضات تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية المتوقع استكمالها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشدد المتكلم بصورة خاصة على استمرار الدور الحاسم الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسَّرة لصالح أفريقيا، لا سيما في البلدان الهشة والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وأشاد في هذا الخصوص بالاستراتيجية العامة الجديدة للبنك الدولي التي ستركز على دعم أفقر البلدان. وبالنظر إلى الآفاق الاقتصادية العالمية واستمرار الضغوط المالية على المساعدة الإنمائية الرسمية، دعا إلى مواصلة استكشاف المصادر البديلة لتمويل التنمية، بما فيها الجهات المانحة غير التقليدية والتمويل المبتكر والمؤسسات الخيرية الخاصة، فضلا عن الاستخدام المبتكر لموارد وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف والمؤسسة المالية الدولية من أجل تمهيد الطريق أمام استثمارات القطاع الخاص.

٤٢ - وكذلك أكد الأهمية الحيوية لتعزيز قدرة البلدان النامية على مكافحة الفساد وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة، وكذلك تنفيذ تدابير مكافحة التلاعب بأسعار المبادلات والحد من إعانات دعم الوقود المهدرة. وأكد المتكلم أن تعبئة الإيرادات المحلية استناداً إلى النمو الاقتصادي والإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي هي في نهاية المطاف الأساس الذي تنبني عليه التنمية المستدامة. غير أن البلدان النامية بحاجة إلى بيئة خارجية داعمة على النحو الذي تجسده شراكة بوسان العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. وأشار إلى كولومبيا

كمثال محدد حيث سمحت المساعدة التقنية التي قدمها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة كمية الضرائب المحصلة من ٢٠ إلى ٥٠ بليون دولار.

٤٣ - السيدة أختر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة): شددت على أن الاستثمارات في مجالات حاسمة متعلقة بالتنمية المستدامة مثل البنى التحتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والتمويل المتعلق بالمناخ، لا تزال محدودة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، على الرغم من وفرة الموارد من حيث المدخرات والأصول المالية العالمية. وذكرت من بين الأسباب الكامنة وراء هذا النقص انعدام اليقين في ما يتعلق بالأنظمة وضعف الأطر القانونية والحوكمة على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، فإن الحوافز غير المتسقة مثل مجموعات عناصر الأجور الموجهة نحو الأجل القصير، وكثرة تنقل مديري حافظات الاستثمارات، وغير ذلك من العوامل المؤسسية تشكل عوائق كبيرة أمام الاستثمار الطويل الأجل في مجال التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي التركيز على تشجيع الإدارة الرشيدة للاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار المالي، بالإضافة إلى إقامة قطاع مالي أكثر عمقاً وشمولية. والواقع أن إتاحة الخدمات المالية للنساء والفقراء، وكذلك إتاحتها للمؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لن تخدم أهداف التنمية مثل القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل فحسب، بل من شأنها أن تسمح أيضاً بتوسيع القطاع المالي وتنويعه وتعزيز قدرته على التكيف. وعلاوة على ذلك ينبغي تعبئة المزيد من الموارد من خلال تعزيز وتحديث إدارة الضرائب واتخاذ تدابير لتثبيط التهرب من دفع الضرائب وتجنبها من قِبل الأثرياء جداً والشركات المتعددة الجنسيات. وقالت إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال مصدراً هاماً للتمويل بالنسبة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، لا سيما تلك التي لا تتوافر لها تدفقات تمويلية كافية من المصادر الأخرى.

٤٤ - وشددت السيدة أختر على أن القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة هي قطاعات مترابطة إلى حد بعيد ويمكن للحلول المتكاملة أن تستفيد من أوجه التآزر للتقليل من احتياجات التمويل بدرجة كبيرة. وأشارت إلى أن من المهم تهيئة بيئة للتعاون الإنمائي تتميز بالشمولية والمنحى العملي، حيث تشمل التحديات ما يلي: (أ) استخدام الموارد العامة استخداماً حفازاً ومستداماً بالفعل لفتح الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة (عن طريق الحد من المخاطر والتقاسم المباشر للمخاطر أو زيادة المكافآت على سبيل المثال)؛ و (ب) التقليل من التعقيدات ومساعدة البلدان المستفيدة في نفس الوقت على تلمس طريقها، من أجل تيسير حصولها على التمويل؛ و (ج) تحسين التغطية والاتساق والتماسك والكفاءة؛ و (د) كفالة توفير الموارد العامة الإضافية والحوافز اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة. وأبرزت السيدة أختر أيضاً الإمكانات التي تنطوي عليها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في

ما يتعلق بالاستفادة من موارد القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع. بيد أنها نبهت إلى أن نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص يتوقف على وجود أطر سياساتية وقانونية وتنظيمية ومؤسسية فعالة.

٤٥ - السيد برغلوف (المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير): تكلم عن خبرة المصرف في مجال تشجيع التحولات الإيجابية في الاقتصادات الانتقالية عن طريق التمويل بشروط تساهلية. وقال إن المصرف عمل منذ إنشائه في عام ١٩٩١ على توفير الديون والتمويلات الرأسمالية الطويلة الأمد لإجراء التحولات، خُصص ثلثها لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ في القطاع الخاص في ٣٤ بلدا. ونتيجة لذلك، شهدت بعض البلدان، لا سيما في وسط أوروبا، نمواً سريعاً في الإنتاجية وتغيرات هيكلية، حيث انتقلت إلى فئة بلدان الأسواق الناشئة. وتحقق تقدم مثير للإعجاب أيضاً في منطقة القوقاز وأوروبا الشرقية، أما منطقة آسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا فقد حققت نجاحاً أقل بروزاً، مما يعني أن إمكانات التدارك لا تزال متاحة على نطاق واسع.

٤٦ - وأكد المتكلم أن حجم الزيادة في الإنتاجية مرتبطٌ ارتباطاً مباشراً بالإصلاحات الاقتصادية. وأورد أمثلة محددة لإيضاح الكيفية التي يمكن بها توجيه الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لإرساء سياسات داعمة للإصلاحات. ففي المثال الأول، فتح المصرف خطوط ائتمان لدعم الكفاءة في استخدام الطاقة عن طريق التركيز على دعم بناء قدرات البلدان على تقييم الاستثمارات ذات الصلة بالطاقة. ووُجهت الإعانات نحو الاقتصاد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بدلا من أن تقتصر على مجرد إنتاج الطاقة أو حجم القروض. وكذلك اقتصرت الإعانات المالية المقدمة إلى المصارف والشركات المقترضة على الخط الائتماني الأولي، وبذلك يوفَّر التمويل للمشاريع القابلة للاستمرار فقط. وفي مثال آخر عمل المصرف بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى على حفز نمو الإقراض بالعملات المحلية وأسواق رؤوس الأموال المحلية، سعياً للتقليل من الاعتماد على التمويل بالعملات الأجنبية من خلال التحليل المشترك والمساعدة التقنية. وفي مثال ثالث عمل المصرف على تعبئة مؤسسات الاستثمار لتوفير التمويل الطويل الأجل في المنطقة من خلال توفير المزيد من رؤوس الأموال وإتاحة استثمارات تنطوي على نسب جذابة للعائدات مقابل المخاطر باستخدام منتجات المصرف وعملياته. وشدد المتكلم على إمكانية استخدام نفس النهج في مجالات إنمائية أخرى مثل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو دعم الأمن الغذائي أو تحقيق الكفاءة في استخدام المياه أو دعم النساء المشتغلات بالأعمال الحرة.

٤٧ - السيدة هالن (المفوضية الأوروبية): أكدت أن النهج الكلي والإطار الشامل المنصوص عليهما في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يظلان عنصرين أساسيين من عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكّرت بأن المفوضية الأوروبية فرضت مهمة على البلدان الأعضاء بتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ النهج والإطار. وأشارت إلى النداء الذي وجهته المفوضية في تموز/يوليه ٢٠١٣ من أجل تحديث هذا الإطار لكي يتبنى التنمية المستدامة. وتدل بيانات المفوضية على أن احتياجات تمويل التنمية المستدامة تفوق الموارد المتاحة بعشرين ضعفاً. وقالت إن حشد المزيد من التمويلات العامة المحلية هدف أساسي لزيادة كمية الموارد المتاحة للتنمية المستدامة، وهو يستلزم النمو الاقتصادي وبيئة أعمال أفضل وتحسين جبي الضرائب. غير أن توفير الدعم الدولي المناسب لتلبية احتياجات كل من البلدان المستفيدة هو أيضا شرط أساسي، على النحو المجسد في النهج الشامل والمتكامل الذي اعتمدته المفوضية الأوربية لتمويل القضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

٤٨ - وشددت السيدة هالن على الدور الحاسم الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية، خاصة في حالة أقل البلدان نمواً، وفي تمويل المنافع العامة العالمية. ودعت البلدان المانحة في ذلك السياق إلى الوفاء بالتزاماتها. وتشير بيانات المفوضية الأوروبية إلى أن بلدان الاتحاد الأوربي قدمت ما يزيد على نصف المساعدة الإنمائية الرسمية، غير أن التمويل المتاح للبلدان المنخفضة الدخل يقل بمقدار ٤٥ مرة عن التمويل المتاح للبلدان المتوسطة الدخل. وقالت إن تحولا طفيفاً عن تمويلات القطاع الخاص الموجهة نحو الربح، وفي اتجاه تحقيق الأهداف العامة، يمكن أن يسفر عن فوائد جمة كما تشهد بذلك الآثار المترتبة على المسؤولية الاجتماعية للشركات والمعايير البيئية التي اعتمدتها الشركات الخاصة. وأردفت قائلة إن التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن تقارير الشركات عبر الوطنية ينطوي على أهمية بالنسبة للبلدان النامية في هذا الصدد، وكذلك وضع قواعد دولية شفافة ومنصفة بشأن المالية والتجارة الدولية. وذكرت المتحدثة ثلاث قضايا إضافية بالغة الأهمية تشمل عدة قطاعات، هي: كفالة استخدام التمويلات لدعم سياسات رشيدة عوضاً عن مكافأة السياسات الرديئة؛ وتنفيذ مبادئ الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال؛ ورصد تنفيذها، بما في ذلك طريق جمع البيانات الملائمة.

٤٩ - واسترعى السيد غرينوالد (مدرسة علوم الأعمال التجارية بجامعة كولومبيا) الانتباه إلى السياق الأوسع لتمويل التنمية، واضعاً إياه ضمن منظور تاريخي. وأبرز أن الشكل الرئيسي لتمويل التنمية في اقتصادات الأطراف قد تمثّل في الزراعة وتوجيه الاستثمار المباشر الأجنبي نحو استخراج الموارد الطبيعية، إلى أن تجاوزتهما الصناعة التحويلية التي جلبت معها زيادة في الإنتاجية، ومهارات تنظيمية وتكنولوجية أعلى، وفرصاً أيسر في فرض الضرائب.

بيد أنه شدّد على أن المنافع التي يدرها النمو المرتكز على التصدير قد تقل خلال السنوات المقبلة. فالصناعة التحويلية آخذة في العودة إلى العالم المتقدم بسبب تناقص نفقات النقل وزيادة الإنتاجية. ومن شأن ذلك أن يطرح تحدياً هائلا على البلدان النامية التي يتعين عليها بناء اقتصاد خدمات لتعزيز تنميتها عوضاً عن اتباع النموذج التقليدي للنمو المرتكز على التصدير.

٥٠ - ورأى السيد غرينوالد أن تيسير نشر التكنولوجيا عن طريق التنمية المؤسسية الملائمة أكثر أهمية للتنمية من حشد التمويل، حيث تعاني اقتصادات الأطراف من الحرمان من حيث الصناعات الخدمية الآخذة في النمو السريع. ولذا، فقد أوصى بإيلاء الأولوية للمساعدات الدولية الرامية إلى مساعدة أفقر البلدان، وليس المتوسطة الدخل، وإلى إعطاء الأولوية لدعم نظم التمويل المحلي من أجل تخصيص أفضل للموارد النادرة. وفي إطار هذه الجهود، من الأهمية بمكان مراعاة السياق المحلي والثقافة المحلية. وأخيراً، دعا إلى إصدار حقوق السحب الخاصة في حدود ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ بليون دولار سنوياً تخصص للبلدان التي تسجل عجزاً. ومن شأن هذا التدبير أن يسهم في إيجاد طلب إضافي على الصادرات على نحو ييسِّر التحول المطلوب من الصناعة التحويلية إلى قطاع الخدمات.

المناقشة

٥١ - خلال جلسة المناقشة التحاورية، أكد المندوبون مجدداً أهمية تنفيذ الالتزامات بتحقيق أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وتساءل البعض عن المنطق وراء إضافة أهداف جديدة في حين أن تعهدات مقطوعة قبل أربعة عقود لم يجرِ الوفاء بها بعد. وأبلغ الكثير من المندوبين عن التقدم الذي أحرزته بلدانهم نحو تحقيق هذه الأهداف وشددوا على أن فعالية المعونة تساوي في أهميتها كمية المعونة.

٥٢ - وأثار بعض المندوبين مسألة مكافحة الفساد، وصد التدفقات غير القانونية، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، كسبل لزيادة الموارد المتاحة للتنمية. وأشار الكثيرون مع القلق إلى الركود في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجهة إلى بعض البلدان النامية، بما في ذلك الاقتصادات المتوسطة الدخل الهشة مثل الدول الجزرية الصغيرة. ووُجِّهت دعوات إلى إبرام اتفاق دولي جديد بشأن الاستثمار العابر للحدود يكون من شأنه مراعاة الشواغل الإنمائية للبلدان المضيفة. وجرى التشكيك في حكمة إيلاء الأولوية للبلدان الفقيرة على حساب البلدان المتوسطة الدخل، في ضوء ما تعانيه بعض البلدان الأخيرة من مستويات مرتفعة من الاستدانة ومن مواقف ضعيفة إزاء الدورات التجارية في البلدان المتقدمة. وفي هذا السياق، وُجِّهت دعوات إلى وضع معايير بديلة للتمويل المُيسَّر الذي يراعي عوامل أخرى

غير الناتج المحلي الإجمالي. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية وضع إطار تنظيمي يساعد في تنمية الأسواق المالية المحلية. كما أبرزوا الدور الهام لبنوك التنمية الإقليمية والوطنية في تعزيز تنمية القطاع المالي.

٥٣ - وأثار بعض المتكلمين مسألة عدم كفاية تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في عملية تمويل التنمية، ودعوا إلى جعل تلك المسائل مكونات رئيسية من جدول أعمال التنمية الجديد. وعلى وجه الخصوص، جرى التأكيد على كفالة دعم كاف من الميزانيات لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال الميزنة القائمة على المشاركة.

٥٤ - وأشار عدة مندوبين إلى أن انعدام الآليات الملائمة لإعادة هيكلة الديون السيادية بغرض إيجاد تسوية منظَّمة للديون يمثل مشكلة خطيرة، ووُجِّهت دعوات إلى تخفيف كامل لأعباء الديون لصالح أقل البلدان نموا. ووُجِّهت دعوات إلى قيام الأمم المتحدة بإرشاد عملية بناء للمؤسسات ترمي إلى إنشاء آلية لتسوية الديون بتمثيل منصف وعادل لمصالح المدينين.

٥٥ - وأخيراً، شدد عدة مندوبين على ضرورة تحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات التجارية خلال اجتماع بالي المقبل، بما في ذلك إعفاء جميع أقل البلدان نمواً من الحصص والرسوم الجمركية.

خامسا - المائدة المستديرة ٣ - دور التعاون المالي والتقني في مجال التنمية، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، في تفعيل أنشطة تعبئة الموارد المالية على الصعيدين المحلي والدولي من أجل التنمية المستدامة

٥٦ - لاحظ الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة وعضو لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، فرانتيشِك روزيشكا، أن البلدان النامية لا تزال تعتمد على الدعم الدولي والموارد الخارجية في تمويل جهودها المتعلقة بالتنمية المستدامة. وذكَّر، فضلا عن ذلك، بأن توافق آراء مونتيري حث البلدان المتقدمة النمو على بذل جهود ملموسة نحو بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نمواً.

٥٧ - وتابع قائلا إن المعونات آخذة في التراجع مع ذلك في حين يتعهد المجتمع الدولي بالتعجيل بوتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد النهائي المحدد لها عام ٢٠١٥، الأمر الذي يهدد آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيتعين حشد موارد مالية إضافية عن طريق زيادة المصادر التكميلية علاوة على مساعدات التنمية

التقليدية، مثل التمويل المبتكر والتدفقات فيما بين بلدان الجنوب. كما أبرز أهمية زيادة فعالية المعونة.

عروض قدمها المحاضرون

٥٨ - تضمنت المائدة المستديرة ٣ عروضا لكلٍ من بيرتي مايانن، أحد رئيسيْ لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة؛ وجون لوموي، مدير مديرية التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس؛ وغارجي غوش، مديرة السياسات والتمويل في مؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ وماوريسيو إسكانيرو، الممثل الدائم المناوب للمكسيك لدى اليونسكو؛ وجيل ألفنداري، كبير الاقتصاديين في مجموعة السياسات والشراكات الدولية التابعة للبنك الدولي.

٥٩ - ولاحظ السيد مايانن، أحد رئيسيْ لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، أن المائدة المستديرة هي مناسبة مفيدة للجنة لكي تقوم بالتوعية. وأحاط المائدة المستديرة علماً بأهداف اللجنة وبرنامج عملها، وأكد أن التقرير النهائي عن الخيارات المتاحة لوضع استراتيجية تمويلية للتنمية المستدامة سوف يُنشر في آب/أغسطس ٢٠١٤، استناداً إلى الإسهامات من جميع الجهات المعنية. وأبرز أيضاً أن أنشطة اللجنة ستستند إلى تراث توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وذكر السيد مايانن أنه ينبغي لعمل اللجنة أن يغطي تمويل التنمية المستدامة في ركائزها الثلاث، وذلك بموجب خطة موحدة ناشئة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لذا ينبغي أيضا للتمويل من أجل التنمية أن يركز على المسائل الناشئة، بما في ذلك تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر. وأعرب عن أمله في أن تصل اللجنة إلى مقترح لمثل هذا الإطار التمويلي المتكامل والشامل.

٦٠ - ثم استرعى السيد مايانن الانتباه إلى أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، التي اضطلعت بدور بالغ الأهمية في الحد من الفقر في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وذلك بالرغم من حجمها الإجمالي الصغير نسبياً. ولاحظ أيضاً أنه من المهم إيلاء العناية بكل من جودة وكمية المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي كلا المجالين، يتعينَّ القيام بمزيد من العمل، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز التنفيذ. وفي هذا السياق، أبرز تحديين رئيسيين هما: كيفية تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على الحد من الفقر المدقع؛ وكيفية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في إيجاد شراكات جديدة مع القطاع الخاص، ومن ثم تحفيز تدفقات أخرى لتمويل التنمية.

٦١ - وأشار السيد لوموي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) إلى أن تمويل التنمية يقع في صميم عمل المنظمة الإنمائي منذ إنشائها. وأكد أن المجتمع الدولي أحرز تقدماً

هائلا في مجالات كثيرة، من بينها الحد من الفقر وتحقيق تحسينات في الصحة والتنمية. واعتماداً على هذا التقدم، يمكن لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تستهدف القضاء على الفقر المطلق على الصعيد العالمي كهدف قابل للتحقيق للمرة الأولى في التاريخ البشري. وفي الوقت نفسه، سيتعين على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تواجه تحديات جديدة.

٦٢ - ثم ناقش السيد لوموي ثلاثة عناصر في إطار تمويل التنمية. ودعا إلى بذل جهود إضافية من أجل زيادة حشد الموارد المحلية، بوسائل من بينها توسيع الوعاء الضريبي، والحد من الإعفاءات، وإقامة نظام ضريبي فعال على الموارد الطبيعية على الصعيد المحلي، وتعزيز تخصيص نصيب أكثر عدلا من حصيلة الضرائب الدولية للبلدان النامية، استنادا إلى مبادرة تقليص الوعاء الضريبي وتحويل وجهة الأرباح التي طرحتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن خلال التصدي لمسألة التدفقات غير المشروعة. وتعلق العنصر الثاني الذي أبرزه السيد لوموي بالاستثمارات التجارية، حيث أشار إلى إمكانية أن تضطلع المنظمة بدور محفز في هذا الصدد عن طريق كفالة الإفادة من الموارد الخاصة. ورأى المتكلم أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي إجراء مزيد من المناقشات بشأن دور المساعدة الإنمائية الرسمية واتجاهاتها وفعاليتها، بما في ذلك قائمة البلدان المتلقية وعملية رفع الاسم من القائمة بالنسبة للبلدان المتلقية سابقاً للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تصبح هي ذاتها بلدانا مانحة.

٦٣ - وعرضت السيدة غوش (مؤسسة بيل وميليندا غيتس) النطاق الواسع لأنشطة مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وتركز المؤسسة عملها على الحد من الفقر والصحة والزراعة والحصول على الخدمات المالية. وتعليقاً على البيانات السابقة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، لاحظت أن المؤسسة تحلل الاستراتيجيات الرامية إلى جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية، مركزةً بوجه الخصوص على دور الشفافية والدفع في الوقت المناسب والحد من التقلبات. وأكدت أن آليات الدفع المتعددة الأطراف، عوضاً عن البرامج الثنائية، سيكون من شأنها أن تسهم في تحقيق مزيد من الفعالية.

٦٤ - وأفادت السيدة غوش أيضاً بأن المؤسسة تسهم أيضاً في الابتكار في مجال تمويل التنمية. وبوجه أخص، تعمل مؤسسة غيتس على توفير أنواع جديدة من أدوات التمويل في مجالي البحوث والتنمية وتمويل السلع العامة. وتشمل المبادرات الصندوق العالمي للاستثمار في الصحة، الذي يستثمر في أحدث التكنولوجيات الصحية بغرض جلب المنتجات إلى السوق بشكل أسرع، والالتزام المسبق للأسواق وضمانات الحجم، وبرامج الشراء لتخفيض الفوائد على القروض، وتحويل القروض إلى منح عند الوفاء بمعايير الأداء.

٦٥ - ولاحظ السيد إسكانيرو (المكسيك) أن ثمة اتفاقاً واسعاً على أن المجتمع الدولي يقترب من لحظة سياسية هامة بشأن مسألة تمويل التنمية. لذا، أشار إلى أن الوقت مناسب لعقد مؤتمر متابعة بشأن تمويل التنمية، يعزز نطاق ومدى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وصولا إلى تمويل التنمية الشاملة والمستدامة وفقاً لروح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢. ورأى أنه ينبغي عقد المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٥، بغرض الإسهام على نحو مفيد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي الترحيب بجميع المساهمات على نحو يكفل تحديث جدول أعمال مونتيري الكلي ومعالجة ركائز التنمية المستدامة الثلاث.

٦٦ - وأبرز السيد إسكانيرو أولويتين لبلده، المكسيك، وثيقتي الصلة بالمناقشات. ففي مجال الإدماج الاجتماعي، أبرز السيد إسكانيرو أن بلدانا نامية كثيرة تعاني من مستويات غير مقبولة من عدم المساواة. ولذا ينبغي أن يكون الإدماج الاجتماعي جانباً هاماً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأقر السيد إسكانيرو بضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، خصوصاً في هذا المنعطف الحاسم. وأكد أن المكسيك التزمت بتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في نيسان/أبريل ٢٠١٤، سعياً إلى وقف الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى تحسين فهم كلٍ من التحديات الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل، والسمات المحدَّدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والفرص الجديدة للتعاون الثلاثي، والمصادر المحتملة للتمويل المبتكر للتنمية، في جملة أمور. وأخيراً، أكد السيد إسكانيرو مجددا أنه ينبغي توجيه جميع الجهود المبذولة حالياً على الصعيد الدولي نحو بناء الزخم السياسي اللازم لخطة تنمية موحدة لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٧ - وأوضح السيد ألفنداري (البنك الدولي) أن مجموعة البنك الدولي كانت مشاركاً نشطاً في المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووضع إطار لتمويل التنمية. وعرض، كمساهمة للبنك الدولي في الحوار الرفيع المستوى، ورقة جديدة عن موضوع ”تمويل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. وسعت المساهمة إلى تحليل الطلب والعرض على تمويل التنمية، استناداً إلى خمسة محاور رئيسية: إطار التعاون الإنمائية الدولي؛ والموارد المحلية؛ والمعونة الدولية؛ والتمويل الخاص للتنمية؛ والمصادر المبتكرة لتمويل التنمية.

٦٨ - ثم ناقش السيد ألفنداري جوانبَ كلٍ من المحاور الخمسة. وبشأن تعبئة الموارد المحلية، أبرز ضرورة تحسين جباية الضرائب، وتسخير تدفقات مستدامة لإيرادات الموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتقليص التدفقات غير المشروعة. وبشأن المعونة الدولية، لاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل، لكن من غير المرجح أن تزيد

بشكل كبير في المستقبل. وبشأن مسألة التمويل الخاص للتنمية، أبرز السيد ألفنداري أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي مثّل أكثر من ٦٠ في المائة من صافي التدفقات الرأسمالية الدولية إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، أكد على الدور المحفز الذي يمكن أن تضطلع به الموارد العامة في توجيه الموارد الخاصة نحو التنمية. وأخيراً، عرض عدة مقترحات من المزمع مناقشتها خلال الاجتماعات السنوية المقبلة للبنك الدولي، بما في ذلك إقامة مرفق عالمي للبنى التحتية.

المناقشة

٦٩ - خلال جلسة المناقشة التحاورية، أبرز الكثير من المتكلمين النقص في الموارد اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأبرزوا الانخفاض الذي حدث مؤخراً في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، والذي كان له أثر سلبي بالغ على أقل البلدان نمواً والدول الهشة.

٧٠ - وفي الوقت نفسه، شدّد المشاركون أيضاً على أنه ينبغي استكمال المساعدة الإنمائية الرسمية بمصادر أخرى للتمويل، من بينها تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار المباشر الأجنبي، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة. ويتمثل التحدي الرئيسي في تعزيز أوج التآزر بين مصادر التمويل تلك واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كمحفِّز للتدفقات المالية الأخرى. ومن أجل الاستفادة الكاملة من استثمارات القطاع الخاص وتيسير هذه الاستثمارات، دعا المشاركون إلى استحداث أدوات مالية جديدة، مثل الضمانات وتدابير تخفيف المخاطر، وإدخال تحسينات في البيئات المؤاتية، وبناء القدرات المحدَّد الهدف. واقترحوا أيضاً تنظيم منتدى تمويلي للجمع بين المستثمرين من القطاعين العام والخاص.

٧١ - ونوَّه المتكلمون بالدور الإيجابي الذي يضطلع به بالفعل التمويل المبتكر للتنمية، مشيرين إلى أنه جرت البرهنة بالفعل على فعالية وجدوى الآليات المبتكرة في مجالات عدة. وتشمل الأمثلة الناجحة التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والرسم التضامني على تذاكر الطيران، والضريبة على التحويلات النقدية من عملة إلى أخرى المنفَّذة في أوروبا.

سادسا – الحوار غير الرسمي لتبادل الآراء – الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٧٢ – شدد رئيس الجمعية العامة في الملاحظات التي أبداها في مستهل كلمته التي ألقاها نائب الرئيس نيابة عنه، على أنه رغم التقدم الكبير المحرز في بعض المجالات، لا بد من توجيه المزيد من الجهود نحو الأهداف المحددة التي يتعثر فيها إحراز التقدم خلافاً لغيرها من لأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك نحو البلدان التي تواجه تحديات أكبر، كأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي هي في سبيلها إلى التعافي من أثر كارثة من الكوارث. ووصف تمويل التنمية بأنه عملية بالغة الأهمية بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إنه يتعين في هذا السياق أن تقوم البلدان المانحة بدور حيوي يحقق الغايات التي تنشدها من تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي حين يتعين أن تستند خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الاتفاقات الدولية القائمة، بما في ذلك توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، فلا بد للشراكة الجديدة من أجل التنمية من أن تتصدى للتحديات الجديدة والمسائل الناشئة التي تتطلب إقامة تعاون دولي بشأنها كتغير المناخ والتهرب من دفع الضرائب. وأشار الرئيس أيضاً إلى أن المناقشات التي ستجري في هذه الدورة ستثري أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وبإمكانها أيضا أن تتيح الفرصة لمناقشة المقترح الداعي إلى عقد مؤتمر لمتابعة نتائج مؤتمر تمويل التنمية. ويجوز القول عموما إن الحوار الذي سيجري في هذه الدورة سيتيح الفرصة لإجراء تقييم شامل لمصادر التمويل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

العروض التي قدمها المشاركون في حلقات النقاش

٧٣ – ضمن الحوار غير الرسمي لتبادل الآراء ثلاث عروض قدمها غيان شاندرا أشاريا، وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأولاف كيورفن، المستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ودانيال تيتلمان، مدير شعبة تمويل التنمية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٤ – وذكر السيد أشاريا في المحاضرة التي ألقاها أنه بالنسبة لعام ٢٠١٣، لم ترق الشراكة العالمية من أجل التنمية إلى مستوى التوقعات، حيث أُحرز تقدم في جميع الفئات الثلاث للبلدان الضعيفة (أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة

النامية) شمل خفض معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس، والتعليم، والصحة وتمكين المرأة ولكنه كان تقدماً يتضح فيه بعد الفحص الدقيق أنه لا يزال يحجب وجود تحديات كبيرة وأن بلدانا عديدة من هذه البلدان لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وسيتعين بالتالي أن تدرج العناصر التي لا تتناولها الأهداف الإنمائية للألفية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يؤخذ في الحسبان في الآن ذاته أن خطة هذه الأهداف لم تكتمل بعد. فالنمو الاقتصادي يجب أن يكون عنصراً رئيسياً في هذه الخطة. وتستدعي الحاجة إدراج الزراعة ورأس المالي الطبيعي ضمن أولويات هذه البلدان. وسيكون للقطاع الخاص دور أساسي في تقديم الدعم المالي لإحداث تطور في هذا المنحى يتسنى تحقيقه بسبل منها الاستعانة بمصادر تمويل ابتكارية.

٧٥ - وشدد السيد أشاريا على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال هي المصدر الرئيسي لإيرادات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتأتي في رتبة متقدمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات. وقال إن تراجعها في الآونة الأخيرة كان مصدر قلق شديد لأقل البلدان نمواً، ولا بد من وقف هذا التراجع. ثم إن تغير المناخ لا ينفك يزيد من قلة مناعة هذه البلدان، وهو ما من شأنه أن يؤدي في المستقبل إلى ظهور مشاكل أشد خطورة. غير أن أشد هذه البلدان افتقاراً إلى المناعة لم تتلق بعد حصة مناسبة من المساعدة الإنمائية الرسمية كي تتغلب على هذه المشاكل. ولا بد بالتالي من أن تولى برامج بناء القدرة على الصمود الطويل ما تستحقه من اهتمام ودعم مالي. ويمثل حشد الموارد المحلية إحدى اللبنات الرئيسية في بناء صرح تمويل التنمية في هذه البلدان. وينبغي تعزيز متوسط المساهمة في الجهود الإنمائية الوطنية من خلال زيادة الاستثمار في الزراعة. ويتطلب تطوير الصناعة والبنى التحتية تمويلات كبيرة على وجه الخصوص. ومن المهم بالتالي طرق جميع أبواب مصادر التمويل، بما في ذلك التمويل المتمثل في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، يكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية لا تنفك تتزايد فيما يتعلق بتنمية أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن لا يمكن الاستعاضة به عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٦ - أما السيد كيورفن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) فقد أوضح أنه قد تم في العام الماضي إنجاز الكثير في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن الأمين العام اقترح المسائل الرئيسية والمواضيع التي ستدرج ضمن أهداف التنمية المستدامة القادمة. وقد جرى إشراك مواطنين من جميع أنحاء العالم في المشاورات التي شملت أكثر من ١،٥ مليون شخص، يمثلون العديد من مناحي الحياة. وأصبحت لدى الناس تبعا لذلك فكرة أوضح كثيراً عما يريدونه، وأصبحت هناك رسالة رئيسية تقول ''دعونا نكمل ما بدأناه''. وينبغي تكثيف

الجهود لتحقيق مضامين الأهداف الإنمائية للألفية في هاتين السنتين المتبقيتين على حلول موعدها المقرر. وعلاوة على ذلك، يجب أن تراعى في ذلك نوعية الصحة والتعليم، وضرورة معالجة أوجه عدم المساواة. وينبغي أن تتصدى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للتحديات المتصلة بالنزاعات ولمواطن الهشاشة وضعف الحوكمة، وينبغي أن تراعى الاعتبارات البيئية في أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أن تكون الخطة المقبلة للتنمية ضاربة جذورها في إطار مالي ذي مصداقية. وشدد المتكلم على أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت في عام ٢٠١٢ للسنة الثانية على التوالي حيث تراجعت وفقاً لآخر الأرقام بنسبة قدرها ٦ في المائة. وفي الآن ذاته، لا يمكن ولا ينبغي تعويض هذه المساعدة باللجوء إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ثم إنه لا بد من أن يقابل أي زيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية تقدم كبير في تنفيذ خطة فعالية المعونة.

٧٧ - وشدد السيد كيورفن أيضاً على أهمية طرق أبواب مصادر التمويل جميعها. وقال إن الموارد المحلية ينبغي أن تظل هي المصدر الرئيسي للتمويل بالنسبة لجميع البلدان. غير أن هامش زيادة الضرائب محدود في حالة بعض هذه البلدان، ومن ثمة، سيظل للمساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات القادمة دور بالغ الأهمية بالنسبة إليها. ومن شأن بناء قدرات الإدارات الضريبية الحد من الاعتماد على المعونة في المستقبل. ثم إنه لا بد من تبادل المعلومات الضريبية على الصعيد الدولي. وأكد في هذا الصدد ضرورة الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتمكين السلطات الوطنية من زيادة ما يُحصل من الإيرادات الضريبية الوطنية. وقال إن زيادته ستساعد على تحقيقه وضع لوائح تنظم نشاط الشركات في كنف الشفافية الكاملة. ويتمثل أحد المواضيع الرئيسية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في تحديد سبل حفز التمويل الخاص الطويل الأجل. وتكتسي إتاحة فرص الجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص أهمية بالغة، شأنها في ذلك شأن انتهاج سياسات تساعد على حفز الاستثمار وتعزيز مصادره. وألقى المتكلم أيضاً الأضواء على مصادر التمويل الابتكارية المحتملة، وقال إن هناك مجالا واسعاً لحشد المزيد من الإيرادات من خلال فرض ضرائب على شركات الطيران وعلى المعاملات المالية. ويمكن عقد مؤتمر قمة عن تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يحدد النطاق الكامل لمصادر التمويل، وهو ما سيساعد على استكشاف سبل إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة، وسيعطي زخماً سياسياً لعملية وضع خطة واضحة لتمويل التنمية.

٧٨ - شدد السياد تيتلمان (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) على أن توافق آراء مونتيري هو أول محاولة حكومية دولية لمعالجة تمويل التنمية، وأضاف قائلا إن العناصر الستة لخطة مونتيري لا تزال صالحة. وقد روعيت في عملية تمويل التنمية التحديات الجديدة والمسائل المستجدة كتغير المناخ وتحقيق الاستقرار المالي، وذلك بوضع لوائح تنظيمية وزيادة دمج القطاع المالي. وساهم توسيع قائمة المواضيع المتناولة في وضع

استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وبإلقاء نظرة استشرافية على تمويل التنمية، يتبين أنه سيتعين فيه زيادة التركيز على تمويل المنافع العالمية العامة، حيث إنه ينبغي تسخير جميع المصادر لخدمة هذا الغرض. وألقى المتكلم الأضواء على ما حققته البلدان صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من تقدم وصفه بأنه تقدم كبير ولكنه كان متبايناً وبطيئاً في بعض المجالات. وقال السيد تيتلمان إن مشهد تمويل التنمية، لا ينفك، حسب رؤياه يتغير حيث بدأت تظهر فيه أطراف جديدة ومصادر جديدة تفتح آفاقا تستدعي إعادة النظر في المسألة برمتها، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة مناقشة دور المساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الابتكارية، ومدى أهمية المنافع العالمية العامة. وقد أعاد توافق آراء مونتيري تأكيد الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي نفس الوقت، فقدت هذه المساعدة البعض من ثقلها بالمقارنة بمصادر التمويل الأخرى. فقد أصبح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والأعمال الخيرية دور أقوى وأبرز.

٧٩ - مضى يقول إن التمويل الخاص (من قروض غير تساهلية وحقوق ملكية وتبرعات خاصة) لا ينفك يزداد هو أيضا ولا بد من زيادة أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار. وتستدعي الحاجة إلى أن يواصل هيكل تمويل التنمية هذا، بعد تجديده، تسليط الأضواء على أهمية حشد الموارد المحلية واستكشاف سياسات جديدة تساعد على تطوير الأسواق المالية وتعزز الادخار لأغراض التمويل الطويل الأجل. وشدد السيد تيتلمان على أن الجمع بين القروض والمنح قد ساعد على تعزيز التعاون الإنمائي كماً وكيفاً على حد سواء. وأضاف قائلا إنه لا بد من أن يواصل الإطار القادم لتمويل التنمية النظر في إمكانية إنشاء آليات ابتكارية. وضرب أمثلة على آليات سبق أن نُفذت بنجاح، وإن لم يكن على نطاق واسع، وهي: قنوات جديدة لضخ الإيرادات العامة (من حقوق سحب خاصة وضرائب عالمية)؛ ومقايضة الديون؛ وعرض حوافز على القطاعين العام والخاص كالضمانات والتأمينات لأغراض التمويل الخاص؛ والتبرعات بالاستعانة بالصناديق العامة أو الخاصة. وأكد المتكلم ضرورة أن تعمم في خطة تمويل التنمية أنشطة مكافحة الآثار الناشئة عن تغير المناخ.

المناقشة

٨٠ - أيد العديد من المشاركين بقوة القول إن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة لا يزالان يمثلان أساساً متيناً لتمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويضاف إلى ذلك أن إنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة سلط الأضواء على الصلة التي تربط بين عمليتي تمويل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة من ناحية، وبين النهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من ناحية.

٨١ - ووفقاً لما ذكره بعض المشاركين، فإن هذا التلاقي بين العمليتين يتيح فرصة سانحة لإدراج المسائل التي برزت خلال العقد الماضي، بما في ذلك الأبعاد الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في تلكما العمليتين. وعليه، فإن من الضروري اتباع نهج شامل لعملية تمويل التنمية بما يساهم في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ودعا عدد من الجهات المعنية إلى زيادة إشراك ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم بخاصة ممثلي المرأة والشباب والشعوب الأصلية وسكان المناطق الريفية.

٨٢ - وقد قفزت، منذ مؤتمر مونتيري، إلى صدارة خطة التمويل عدةُ مسائل جديدة من المسائل التي تؤثر بخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة. ومن الأمثلة على ذلك مسألة تغير المناخ حيث إن ذلك أحدث زيادة حادة في قلة مناعة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية جراء تعرضها إلى من مزيد من التقلب في إنتاجها الزراعي. ويعرض تغير المناخ أيضاً الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن تمر على نحو أكثر تواتراً بفترات تشهد فيها ظواهر مناخية شديدة وحالات ارتفاع في منسوب مياه البحر.

٨٣ - وقد دعا العديد من المشاركين في المناقشة إلى عقد مؤتمر لمتابعة نتائج مؤتمري مونتيري والدوحة، يغطي مواضيع من قبيل مكافحة أوجه عدم المساواة والفقر، ويراعي جدولي أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي عقد في كوبنهاغن.

٨٤ - اقترح المشاركون من ممثلي القطاع الخاص عدداً من التدابير التي من شأنها أن تحرر تدفقات رأس المال الخاص لضخها في تمويل التنمية. فقد طُرحت، أولا، فكرة تدعو إلى إنشاء منتدى مشترك بين القطاعين العام والخاص يكون إطاراً مؤسسياً يسهِّل التبادل بين الأطراف الفاعلة من كلا القطاعين وينمي الثقة لدى المستثمرين. ثم أشير، ثانيا، إلى ضرورة إنشاء البنى التحتية المؤسسية والمادية اللازمة لاجتذاب القطاع الخاص. ودعيت الحكومات الوطنية إلى الاضطلاع بدور قيادي في التصدي للعقبات التي تعترض تنفيذ هذا المشروع.

٨٥ - وفي اختتام الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية، تلا نائب رئيس الجمعية العامة الملاحظات الختامية التي أعدها رئيس الجمعية العامة (جميع البيانات التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة متاحة ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/en/ga/president/68/statements). وجميع المواد التي تناولها الحوار متاحة ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/esa/ffd/hld/HLD2013/).